البنك الدولي يقدم لليمن منحة بمبلغ ٦٥ مليون دولار

■ وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في واشنطن يوم ١٧ ديسمبر الجاري على تقديم منحتين جديدتين لليمن بمبلغ ٦٥ مليون دولار لتمويل مشروعي "طرق الوصول في المناطق الريفية" و مكافحة البلهارسيا".
وكشفت مصادر موثوقة في البنك الدولي لـ "المؤتمر نت" أن مجلس المديرين بالبنك الدولي وافق على تقديم المؤسسة الدولية للتنمية "IDA" منحة "تمويل إضافي" لمشروع طرق الوصول في المناطق الريفية بمبلغ ٤٠ مليون دولار، ومنحة لمشروع مكافحة البلهارسيا بمبلغ ٢٥ مليون دولار.□

عام 2009 .. نجاحات اقتصادية رغم التحديات

■ نجحت الحكومة خلال عام ٢٠٠٩ في تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والبرنامج العام لها، وذلك رغم التحديات السياسية والاقتصادية المتمثلة في فتنة التمرد في بعض مديريات محافظة صعدة، وأعمال التخريب والفوضى التي يقوم بها الحراك القاعدي في بعض المديريات بالمحافظات الجنوبية، والأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمية وأعمال القرصنة البحرية.

كتب/ جمال مجاهد

مشروع الغاز الطبيعي أهم وأكبر استثمار اقتصادي في اليمن

ورغم كل ذلك فقد دشّن فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في ٧ نوفمبر الماضي المشروع الإستراتيجي الكبير المتمثل في تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق العالمية من محطة التسييل في ميناء بلحاف بمحافظة شبوة.
ويعتبر المشروع أهم وأكبر استثمار اقتصادي على الإطلاق بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي خمسة مليارات دولار. حيث يقوم بضخ الغاز الطبيعي من منشآت المنبع في القطاع ١٨ في مأرب عبر أنبوب يصل طوله إلى ٣٢٠ كم وصولاً إلى محطة التسييل في بلحاف عدن.. وقد بدأت عملية تصنيع وإنتاج الغاز الطبيعي المسال من خط الإنتاج الأول بينما يتم استكمال عملية تجهيز خط الإنتاج الثاني، حيث ستصل كمية الإنتاج الكلية للمحطة إلى ٦,٧ مليون طن متري في السنة.
وستقوم الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بتصدير الطاقة الإنتاجية للمحطة كاملة ضمن ثلاثة عقود رئيسية طويلة المدى ولفترة ٢٠ عاماً مع كل من شركة توتال للغاز والطاقة وشركة جي دي إف سويز لسوق أمريكا الشمالية، وشركة كوجاز للسوق الكورية.
وتم تدشين مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في أغسطس ٢٠٠٥م وساهمت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أثناء المرحلة الإنشائية للمشروع في دعم النمو الاقتصادي محلياً من خلال توفير آلاف الوظائف للعمالة المحلية. وقد تضمن ذلك حوالي ١٠ آلاف عامل في محطة التسييل في بلحاف، وحوالي ألفي عامل خلال مرحلة إنشاء خط الأنبوب. وعملت الشركة أيضاً على استقطاب وتأهيل العمالة الإدارية والفنية محلياً لتشغيل وإدارة الشركة، حيث تم خلال برنامج تدريبي مكثف استمر لفترة ثلاثة أعوام نقل الخبرات والكفاءات الفنية للعمالة اليمنية. وتسعى الشركة للوصول بنسبة اليمننة فيها إلى ٩٠٪ في شتى المجالات الإدارية والفنية للإسهام بدورهم في تعزيز النمو الاقتصادي في اليمن.

خطة إستراتيجية للكهرباء

وأقرّت الحكومة الخطة الإستراتيجية لاستثمارات الكهرباء للأعوام ٢٠٠٩- ٢٠٢٥ والتي تشمل ٧٠ مشروعاً بإجمالي تمويل مطلوب توفيره عبر الموازنات الحكومية والقروض الخارجية حوالي ٣ مليارات و٩٩٨,٥ مليون دولار، وخطة المشاريع الإستراتيجية للأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٢ والتي تشمل ٤٦ مشروعاً بتكلفة استثمارية إجمالية قدرها مليارين و٩١٣,١ مليون دولار غير متضمّنة كلفة الاستثمار في مشاريع شراء الطاقة حيث سيتولّى القطاع الخاص تحملها.
وتقدر القدرة التي سيتم إدخالها إلى الخدمة في الخطة الأولى طويلة المدى بـ ٤٥٤٨ ميجاوات، والقدرة التي سيتم إدخالها إلى الخدمة في الخطة الثانية متوسطة المدى ٢٠٢٤ ميجاوات.
فيما تشمل مشاريع الخطة الثانية محطة مأرب الغازية الثانية بقدرة ٤٠٠ ميجاوات، ومحطة مأرب العاجلة ٣٥٠ ميجاوات، ومحطة معبر بقدرة ٤٠٠ ميجاوات، ومحطة الرياح في المخا بقدرة ٦٥ ميجاوات، إلى جانب محطة بلحاف الغازية بقدرة ٢٤٠ ميجاوات وإجمالي تكلفة تقديرية لا يتضمن تكلفتها كونها بنظام الاستثمار، ومحطات توليد تعمل بالديزل للمدن الثانوية. أما مشاريع شراء الطاقة في هذه الخطة فتتضمن المنظومة الكهربائية، ومنطقة حضرموت "الخرير"، وبلك ١٠، والمكلا.
وقد أخذت مشاريع الخطة متوسطة المدى ٢٠٠٩- ٢٠١٢ من الخطة الشاملة طويلة المدى ٢٠٠٩- ٢٠٢٥ التي بنيت على أساس دراسة الخطة الشاملة للتوليد والنقل واستخدام الغاز الطبيعي والتحديثات التي طرأت عليها.

التعاون التنموي

وشهدت علاقة التعاون التنموي بين الحكومة وشركائها في التنمية تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية، حيث اتسعت خارطة المانحين لتضم ٢٨ دولة وجهة مانحة بما فيها الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي والصناديق الخاصة بها والدول والمؤسسات التمويلية الدولية المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى النشطة في بلادنا التي تصل إلى ما يقارب من ٣٠ منظمة دولية وإقليمية. كما تضاعف متوسط حجم المساعدات السنوية من مجرد ١٣ دولار للفرد إلى ما يقارب ٣٠ دولار للفرد، واتّسمت العلاقة مع المانحين بالشفافية والمصداقية حيث نظمت الحكومة عدداً من منتديات الحوار والتشاور الثنائية ومتعددة الأطراف وبصورة منتظمة في مجال السياسات والبرامج التنموية والاقتصادية، بالإضافة إلى وجود أطر ثنائية متوسطة المدى توضح مجالات وأولويات التعاون وحجم ونوعية الدعم بحسب الأطر التنموية الحكومية.
ويرجع التنامي في العلاقة مع مجتمع المانحين خلال الفترة الماضية إلى المصداقية والشفافية التي تتمتع بها الحكومة والإنجازات التي تحققت في مجالات الإصلاحات المختلفة والتي ترجمت الإرادة السياسية إلى برامج ومبادرات للإصلاح يتم تنفيذها على أرض الواقع، فضلاً عن التحسّن الملحوظ في معدلات السحوبات والاستفادة من المساعدات التنموية حيث صنّف البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اليمن بانها من أفضل الدول النامية التي حققت أعلى معدلات سحب واستخدام للقروض، مما دفع البنك الدولي إلى إعلان تحويل حافظة الدعم لليمن للفترة القادمة من قروض إلى هبات، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في المساعدات والهبات الأخرى مقارنة بالأعوام السابقة ودخول مانحين جدد بشكل قوي مثل بريطانيا ودول مجلس التعاون.
وتم تخصيص أربعة مليارات و٦٤٥ مليون دولار حتى سبتمبر الماضي، من تعهدات المانحين في مؤتمر لندن المنعقد في نوفمبر ٢٠٠٦، وبنسبة ٣, ٨١٪، وذلك من إجمالي خمسة مليارات و٧١٤,٨ مليون دولار.
كما تم التوقيع على اتفاقيات بمبلغ مليارين و٦٣٨ مليون دولار وبنسبة ٤٦٪ من إجمالي التعهدات، فيما بلغت نسبة النفاذ ٣٠٪، وحجم المبالغ المسحوبة ٣٢٠ مليون و٢٩ ألف دولار حتى سبتمبر الماضي.
وبلغ إجمالي تخصيصات الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٠ "أربعة مليارات و٤٣٢,٢ مليون دولار" وبنسبة ٧٠٪ من الفجوة البالغة ستة مليارات و٣٠٠ مليون و٨٥ ألف دولار.
وتوزّعت التخصيصات على قطاعات البنية التحتية بمبلغ مليارين و٢٩٦,٤ مليون دولار وبنسبة ٥١,٨٪، والتنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي "مليار و٥٦٧,٨ مليون دولار" وبنسبة ٣٥,٣٪، والقطاعات الإنتاجية "٢٨٩,٢ مليون دولار" وبنسبة ٦,٥٪، والحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية "٢٧٨,٨ مليون دولار" وبنسبة ٦,٢٪.

مؤشرات دولية

وقفزت اليمن أربعة مراتب في الترتيب العام لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال "DOING BUSSINESS" ٢٠١٠ الصادر مؤخراً عن مؤسسة التمويل الدولية "IFC" والبنك الدولي.
وحلّت في المرتبة ٩٩ هذا العام في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بعد أن جاءت في المرتبة ١٠٣ في تقرير عام ٢٠٠٩ من بين ١٨٣ دولة شملها التقرير.
وأكد التقرير أن اليمن نفّذت ثلاثة إصلاحات خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ في مجالات بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، ضمن ٢٨٧ إصلاحاً سهّل ممارسة أنشطة الأعمال، وبزيادة نسبتها ٢٠٪ عن السنة الماضية. وقال التقرير "إن اليمن أدخل نظام الشباك الواحد الخاص ببدء النشاط التجاري طور التشغيل".
وذكر التقرير وهو السابع في سلسلة التقارير السنوية بعنوان "الإصلاح خلال الأوقات الصعبة" إن اليمن- الذي كان الأسرع تطبيقاً للإصلاحات في العالم في مجال بدء النشاط التجاري في العام الماضي- واصل تنفيذ إصلاحات تستهدف تسهيل إجراءات تأسيس الشركات، كما عزّز القدرة على الحصول على المعلومات الائتمانية، وسرّع وتيرة التجارة عبر الحدود من خلال إنشاء نظام إلكتروني جديد لتقديم المستندات.
كما صنّف تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية في المرتبة ١٤٠ بين ١٨٢ دولة. وقدّر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن بـ٤٦٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م.

تلال الريان

وشهدت صنعاء في ٢ نوفمبر الماضي تدشين مشروع تلال الريان في جبل عطان بصنعاء بتكلفة إجمالية ٦٠٠ مليون دولار، وهو مشروع سكني وتجاري متطوّر على مساحة ٤٤٧ ألف و٤٣, ٧٥٤ متر مربع، وتطوّره الشركة اليمنية القطرية للاستثمار والتطوير العقاري التي تمتلك فيها شركة الدار القطرية نسبة ٨٠٪، فيما تمتلك المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار "شام" نسبة ٢٠٪.

مؤتمر عدن

واستضافت مدينة عدن يومي ١١ و١٢ نوفمبر أعمال المؤتمر الاستثماري الاقتصادي "عدن.. بوابة اليمن للعالم".
وسعى المؤتمر إلى تحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار في عدن والمنطقة الحرة ووسائل تجاوزها، وتحديد رؤية إستراتيجية لتنمية عدن والمنطقة الحرة، ومرتكزات البيئة الاستثمارية للمنطقة الحرة وطرق تعزيزها، والترويج لفرص الاستثمار فيها، والاستفادة من تجارب دولية ناجحة في إدارة وتنمية مدن الموانئ والمناطق الحرة.□

(3.5) مليار دولار خسائر الخزينة العامة السنوية بسبب التهرب الضريبي

■ كشف الدكتور مطهر العباسي- وكيل وزارة التخطيط لقطاع خطط التنمية عن أن النسبة الضائعة من الموارد الضريبية السنوية تتراوح بين ٤٠٠-٧٠٠ مليار ريال وبما يساوي ٢-٣,٥ مليار دولار، وهي أكثر من ضعف العائدات المتوقعة من تصدير الغاز والتي تقترب من مليار دولار سنوياً في أحسن الحالات.
وأكد العباسي في دراسة أعدّها بعنوان «الضرائب.. البديل المتاح» حصل عليها المؤتمر نت: أن الطاقة الضريبية الكامنة تشكل نسبة تقارب ٤٠٪ من الإيرادات العامة المتوقعة وهو ما يعادل ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك كمتوسط للدول النامية، وفي هذه الحالة فإن حوالي ٢٥٪ من الإيرادات العامة لاتصل إلى الخزينة العامة، وهذه النسبة تزيد عن متوسط الانفاق الاستثماري خلال السنوات الثلاث الأخيرة والذي يشكل نسبة ٢٠٪ فقط من إجمالي النفقات العامة وأقل من ٢٥٪ من الإيرادات العامة، كما أن نفقات الباب الأول المرتبات والأجور تمثل نحو ٢٨٪ من النفقات العامة وهي نسبة تزيد قليلاً عن نسبة الفاقد الضريبي سنوياً.
وقال وكيل وزارة التخطيط: إن الضريبة المحصلة لاتمثل أكثر من ٢٠٪ من الحصيلة الضريبية المفترضة بحسب بعض الدراسات، والتي تشير إلى أن الزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة لاتساير الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يعطي مؤشراً واضحاً لإمكانية زيادة الحصيلة الضريبية من هذه الأوعية.
ودعا الحكومة إلى التوسع في مد شبكتها الضريبية لتشمل الأشخاص والمجموعات وأصحاب الدخول من أعلى إلى أسفل وليس كما هو حاصل الآن.
مشيراً إلى أن خطوة كهذه ستساعد على التخفيف من حدة الفقر وتقليص التفاوتات الكبيرة في الدخول، وهذا يعتمد على توفر الإرادة السياسية التي تشرع وتتخذ النظام الضريبي المحقق للعدالة في المجتمع.
وقال: إن الاهتمام المتزايد بالطاقة الضريبية لإيجاد مصادر لتمويل الخطط والبرامج التنموية يرجع إلى انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
وبين أن هدف زيادة الايرادات الضريبية يتسق تماماً مع أهداف الإصلاح المالي والإداري، بل انه يمثل أحد المكونات الأساسية للبرنامج، ويحد من الفساد بدرجة كبيرة على صعيد ضبط الايرادات العامة، ويمنع تسربها إلى جيوب الفاسدين.
وأشار العباسي إلى إمكانية رفع الحصيلة الضريبية من خلال تحسين الادارة الضريبية وتطويرها، خاصة وأن هناك إمكانية كبيرة لرفع الحصيلة من الضرائب على الدخول في القطاع الخاص، وأكد أن هناك إمكانات عدة غير مستغلة، إلى جانب إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية وترشيدها واستغلال ضريبة استهلاك القات بصورة جيدة.□

الموازنة العامة للدولة تستهدف تحسين الخدمات العامة وتعزيز البنية التحتية

■ «الميثاق» - خاص

■ قُدّرت الموارد العامة في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ تريليون و٥٢٠ ملياراً و٤١٢ مليون ريال، فيما بلغ إجمالي الاستخدامات العامة «النفقات» تريليونين و١٢ ملياراً و١٠٥ ملايين ريال.
وتوقع البيان المالي لمشروع الموازنة أن يسفر التنفيذ عن عجز نقدي كلي يبلغ ٥٢٤ ملياراً و٢٠٣ ملايين ريال، وعن عجز نقدي صاف يبلغ ٤٩١ ملياراً و٦٩٣ مليون ريال وبنسبة ٨,٢٪ و٧,٧٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ(٦ تريليونات و٣٩٩ ملياراً و٢١ مليون ريال).
وأشار البيان المالي إلى أن الحكومة حرصت على تخصيص الاعتمادات للجهات التي تقوم بتقديم الخدمات العامة وذلك لتعزيز مستوى الخدمات العامة الأساسية في ضوء الإمكانات المتاحة، وفي نفس الوقت تم وضع المخصصات اللازمة لاستمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية القائمة، مع التركيز على تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، حيث تم وضع المخصصات الكافية للمساهمة في حل مشكلة الطاقة الكهربائية، كما تم وضع المخصصات اللازمة لمشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.
ويقدر إجمالي الاعتمادات لقطاع التعليم في مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ ٣٧٩ ملياراً و٢٢٧ مليون ريال مقابل مبلغ ٣٦٢ ملياراً و٤٣٢ مليون ريال عام ٢٠٠٩م بزيادة قدرها ١٦ ملياراً و٧٩٥ مليون ريال وبنسبة نمو ٤,٦٪..
وخصص مشروع الموازنة لقطاع الصحة اعتمادات بمبلغ ١١٢ ملياراً و٩٣٨ مليون ريال مقابل مبلغ ١١٥ ملياراً و١٣٦ مليون ريال عام ٢٠٠٩م، ويعود الانخفاض المحدود في اعتمادات قطاع الصحة إلى انخفاض التمويل الأجنبي في هذا القطاع.
واستهدفت المشاريع الاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروع موازنات الوحدات الاقتصادية خلال العام القادم تعزيز البنية التحتية اللازمة لتفعيل الأنشطة الاستثمارية، وخاصة في قطاع الكهرباء والذي شهد نسبة نمو كبيرة تصل لأكثر من ٨٦٪ باعتبار ذلك متطلباً أساسياً لجذب ونجاح الاستثمارات، ولما لذلك من تأثير في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي وبالتالي تحسين متوسط دخل الفرد، مما يساهم في تعزيز سياسات مكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين.
وتقدر الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠١٠م لقطاعات البنى التحتية بـ٤٠٣ مليارات و٥١٣ مليوناً لقطاع الكهرباء، و١٠٧ مليارات و٧٨٥ مليون ريال لقطاع الطرق، و٨١ مليارات و٨٠٠ مليون ريال لقطاع المياه والصرف الصحي.
وحظيت برامج شبكة الأمان الاجتماعي بمبلغ ٤٥٢ مليارات و١٧٥ مليون ريال.
وأكد البيان المالي استمرار الحكومة في تعزيز نظام السلطة المحلية ودعم اللامركزية المالية والإدارية، حيث تبلغ تقديرات الاستخدامات العامة للسلطة المحلية في مشروع موازنة عام ٢٠١٠م مقابل مبلغ ٣٢٦ مليار ريال في اعتمادات موازنة عام ٢٠٠٩م بزيادة حوالي ١٠ مليارات ريال وبنسبة نمو ٣,١٪، مضافاً إلى ذلك المبالغ المعتمدة للمشاريع المركزية لأمانة العاصمة والمحافظات وكذا دعم صناديق النظافة والتحسين.□

إجراءات ضد بعض محليات حجة

■ تجتمع الهيئة الإدارية لمحلي محافظة حجة يوم غد الثلاثاء لمناقشة مستوى الإنجاز من البرنامج الاستثماري للمديريات كل على حدة للعام الحالي ٢٠٠٩م.. يأتي ذلك في الوقت الذي أقرت اللجنة الفرعية للمناقصات والمزايدات بمحافظة حجة عدداً من الإجراءات القانونية ضد عدد من المجالس المحلية في المديريات لمخالفتهم قانون المناقصات والمزايدات أثناء عملية تنفيذ عدد من المشروعات الخدمية المعتمدة ضمن البرنامج الاستثماري للعام الجاري ٢٠٠٩م.
وطالبت اللجنة في اجتماع برئاسة المحافظ فريد مجور الوحدة الهندسية بسرعة معالجة أوضاع المشاريع المتأخرة بمديرية كحلان عفار..□

محلي المحويت يستدعي مقاول مياه الذاري

■ استدعى المجلس المحلي لمحافظة المحويت مقاول مشروع مياه الذاري بمديرية حفاش لمساءلته عن أسباب تعثر المشروع والمخالفات الحاصلة فيه.
وكلف المجلس الجهات المعنية القيام بدورها بمسؤولية للتسريع بإنجاز المشروع وتنفيذه طبقاً للشروط والمواصفات المحددة لذلك.
وفي اجتماع للمجلس المحلي الثلاثاء استعرض المشاريع الخدمية المتعثرة وبطيئة الإنجاز في مديريات المحافظة .. واستمع الى مبررات وأسباب التعثر والحلول والمقترحات اللازمة للتسريع بإنجازها في موعدها المحدد.
وناقش الأخطاء المرتكبة والمخالفات الحاصلة في تنفيذ إجراءات مناقصات بعض المشاريع المحلية، وحمّل محلي المحافظة محليات المديريات مسؤولية تعثر المشاريع المعلن عنها في وقت سابق.
وقد أقر في الختام خطة نزول ميداني لتقييم المجالس المحلية بالمديريات في إطار خطة الهيئة الإدارية للعام المقبل ٢٠١٠م.□

الدفاع المدني يتجاهل حرائق رداع

■ رداع - الميثاق - محمد المشخر

دعا حسين صالح بجير رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي بمدينة رداع وزارة الداخلية الى ضرورة توفير المعدات والآليات الخاصة في الدفاع المدني للمدينة، التي تفتقد الى هذه الخدمة المهمة.. مشيراً الى أن مدينة رداع شهدت خلال العام الجاري ٢٠٠٩م نحو تسعة حوادث حريق راح ضحيتها خسائر بشرية ومادية طالت منازل ومحلات تجارية وكان آخرها الحريق الهائل الذي نشب في أحد المنازل بمدينة رداع محافظة البيضاء وأدى الى إتلاف محتويات منزل بكامله واقتصرت عملية إخماد الحريق الذي استمر ساعات على جهود المواطنين نتيجة لعدم وجود فرع لمصلحة الدفاع المدني في مدينة رداع.
وقال بجير إن الحادث وقع عندما تم توصيل خط الكهرباء العمومي بينما كان المولد يعمل، ما أدى الى حدوث ماس كهربائي في المنزل حول محتوياته الى كومة رماد، وحدث الحريق في يوم عرس أحد بنات صاحبة المنزل مما حول فرحة الأسرة الى حزن.. مبيناً أنه لم يتم إخماد الحريق نظراً لعدم وجود دفاع مدني..
مشيراً الى أنه طالب المجلس المحلي برداع عضو مجلس النواب حسن عبده جيد بتزويد منطقة رداع بخدمات الدفاع المدني كون المدينة مزدحمة بالسكان.□